

مجلس التنمية الصناعية

الدورة السابعة والأربعون

فيينا، ١-٣ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت

أنشطة الرقابة الداخلية

أنشطة الرقابة الداخلية

تقرير من مدير مكتب التقييم والرقابة الداخلية

تقدم هذه الوثيقة معلومات عن أنشطة وظيفة الرقابة الداخلية وفقاً للمقرر
م ت ص-٤٤/م-٣، كما تقدم تحديثاً للتقرير السابق الوارد في الوثيقة IDB.46/17.

أولاً - الخلفية

- ١- يتولى مكتب التقييم والرقابة الداخلية مسؤولية وظائف الرقابة، التي تشمل المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق (وظيفة الرقابة الداخلية)، وكذلك وظيفة التقييم المستقل. وتوفر وظيفة الرقابة الداخلية خدمات الضمان والمشورة والتحقق والتقييم المستقل والموضوعي بغرض إضافة قيمة إلى عمليات اليونيدو وتحسين كفاءتها وفعاليتها، وكذلك تحسين كفاءة وفعالية إطارها المعني بالرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والإدارة القائمة على النتائج وعمليات الحوكمة.
- ٢- ويتألف مكتب التقييم والرقابة الداخلية من شعبتين، هما: شعبة التقييم المستقل وشعبة الرقابة الداخلية.
- ٣- وقد أنشئت شعبة الرقابة الداخلية عملاً بالمادة ٩-١ من النظام المالي والقاعدة المالية ١٠٩-١-١٥ وتخضع لميثاق الرقابة الداخلية^(١) والمبادئ التوجيهية للتحقيقات ومدونة قواعد

(١) حسب نشرة المدير العام DGB/2019/07.

لدواعي التوفير، لم تُطبع هذه الوثيقة. لذا، يُرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



السلوك الأخلاقي. وتشمل ولاية شعبة الرقابة الداخلية جميع نظم اليونيدو وإجراءاتها وعملياتها ووظائفها وأنشطتها. وإضافة إلى مهامها الرئيسية المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق، تتولى الشعبة أيضاً مهام جهة الاتصال المعنية بتنسيق أنشطة وحدة التفتيش المشتركة، كما تتولى مهام أمانة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات.

٤- وتتبع شعبة الرقابة الداخلية في أداء مهامها المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات، الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين، والمبادئ والإرشادات الموحدة للتحقيقات.

٥- وفي عام ٢٠١٨، كانت وظائف شعبة الرقابة الداخلية المشمولة بالميزانية تتألف من خمس وظائف ونصف من الفئة الفنية ووظيفتين اثنتين من فئة الخدمة العامة. وقد بدأت شعبة الرقابة الداخلية عملها في ١ شباط/فبراير ٢٠١٨ بستة موظفين - رئيس واحد ومراجعين للحسابات ومحقق واحد وموظفي دعم. واستهلكت عملية التوظيف لمنصب من الرتبة ف-٢ في عام ٢٠١٨ وأُنجزت في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٩، على النحو المبين في الجدول ١.

الجدول ١

لمحة عامة عن حالة الوظائف

الوظائف المشغولة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
مدير (مد-١)	١	١	١	٠,٥
رئيس (ف-٥) ^(أ)	-	-	-	١
مراجع حسابات (ف-٤)	١	١	يشغلها حالياً موظف برتبة ف-٣ ^(ب)	يشغلها حالياً موظف برتبة ف-٣
مراجع حسابات (ف-٣)	شاغرة	شاغرة	١ ^(ج)	١
مراجع حسابات (ف-٢)	-	-	-	شاغرة ^(د)
محقق (ف-٣)	١	شاغرة	١	١
موظف دعم (خ ع)	٢	٢	٢	٢
العدد الإجمالي للوظائف المشغولة	٥	٤	٦	٦,٥

(أ) شُغلت ابتداءً من ١ شباط/فبراير ٢٠١٨.

(ب) شُغلت بموظف برتبة ف-٣ ابتداءً من ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(ج) شُغلت الوظيفة في ١ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(د) شُغلت الوظيفة في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

٦- واستمرت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في إضافة قيمة واضحة. وبناءً على خطة العمل للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، ركزت اللجنة الاستشارية في عملها بصفة رئيسية على: (أ) تعزيز مواءمة برنامج عمل المراجعة الداخلية للحسابات مع أهداف واستراتيجيات ومخاطر أعمال اليونيدو؛ و(ب) التعجيل بتنفيذ توصيات مراجعي الحسابات؛ و(ج) تدعيم وظيفة المراجعة

الداخلية للحسابات بما يتوافق مع أهم الممارسات الفضلى الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين.

٧- وبفضل استمرار الحوار المنتظم مع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات أثناء عام ٢٠١٨، حدثت تحسينات مهمة صوب مواءمة عمل الرقابة الداخلية وإجراءاتها وممارساتها مع استراتيجية اليونيدو وكذلك مع أهم الممارسات الفضلى. وعلى وجه الخصوص، قامت وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات بما يلي:

(أ) مواءمة منهجيتها الخاصة بالمخاطر وإجراءاتها المتعلقة بوضع خطة العمل السنوية مع استراتيجية اليونيدو: فقد نقحت المنهجية الخاصة بالمخاطر بما يتوافق مع إطار اليونيدو البرنامجي المتوسط الأجل ونتائجها المتكاملة وإطاره الخاص بالأداء. وتستخدم المنهجية المنقحة كلاً من النهجين التنازلي والتصاعدي. فالنهج التنازلي يأخذ في الاعتبار آراء الإدارة العليا والمجلس بشأن المخاطر، في حين يأخذ النهج التصاعدي في الاعتبار المعلومات المتعلقة بالفرص والمخاطر الواردة من رؤساء وحدات الأعمال الرئيسية، ومن لجنة إدارة المخاطر، وكذلك من سائر مقدمي خدمات ضمان الجودة؛

(ب) تحسين عملياتها وإجراءاتها الداخلية: من خلال هذه العملية، هبطت نسبة التوصيات المعلقة منذ أمد طويل الصادرة عن مراجعي الحسابات بنسبة ٣٠ في المائة أثناء عام ٢٠١٨. وإلى جانب ذلك، شرعت شعبة الرقابة الداخلية في عملية انخراط توليفي لإجراء تحليل متبصر للتوصيات المعلقة دعماً لتنفيذها في عام ٢٠١٩. وجرى تنقيح دليل مراجعة الحسابات لتوفير إرشادات مفصلة بشأن إجراءات المراجعة الداخلية وممارساتها؛

(ج) تحسين تنسيقها مع سائر مقدمي خدمات ضمان الجودة: من خلال خريطة ضمان الجودة، حسنت شعبة الرقابة الداخلية تنسيقها مع سائر مقدمي خدمات ضمان الجودة، وكذلك مع الوظائف الإدارية ضمن خط الدفاع الثاني. وقد لفتت خريطة ضمان الجودة انتباه الإدارة إلى نقاط ضعف في خط الدفاع الثاني للمنظمة. وفي عام ٢٠١٩، سوف يواصل مكتب التقييم والرقابة الداخلية، بالتعاون مع لجنة إدارة المخاطر، انخراطه مع الإدارة العليا من أجل المضي في تدعيم خط الدفاع الثاني؛

(د) تحسين اتصالاتها مع زبائن مراجعة الحسابات: قامت شعبة الرقابة الداخلية بتنقيح عملية إعداد تقارير مراجعة الحسابات من أجل المضي في تحسين تواصلها مع زبائن تلك المراجعة. واستحدثت صحيفة ملاحظات لتكون أساساً للاتفاق على خطط عمل إدارية واقعية. وأفضى هذا النهج إلى تعزيز إحساس الإدارة بالتملك، وأسهم في تعزيز ثقة زبائن المراجعة؛

(هـ) تنقيح برنامجها الخاص بتحسين خدمات ضمان الجودة: قامت شعبة الرقابة الداخلية بتنقيح برنامجها الخاص بتحسين خدمات ضمان الجودة من أجل المضي في تدعيم رصد وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات والإشراف عليها. وقد وقر البرنامج المنقح أساساً متيناً لخدمات ضمان الجودة الخارجية يستند إلى تقييم ذاتي لوظيفة المراجعة، استهل في عام ٢٠١٨.

٨- وأثناء عام ٢٠١٨، أُصدرت أربعة تقارير مراجعة وتقريران تحقيقيان. ويقدم الجدول ٢ لمحة عامة عن التقارير الصادرة في السنوات الخمس الماضية.

الجدول ٢

لمحة عامة عن التقارير، حسب سنة صدورها

التقارير الصادرة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
تقارير مراجعة داخلية	٥	٥	٤	٥	٤
تقارير تحقيقية	٨	٥	٣	٥	٢
تقارير أخرى (مثل تقارير وحدة الفتيش المشتركة أو تقارير شعبة الرقابة الداخلية)	١	١	١	١	١
المجموع	١٤	١١	٨	١١	٧

٩- وتؤكد شعبة الرقابة الداخلية أنها اضطلعت بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات وأنشطة التحقيق أثناء عام ٢٠١٨ بصورة مستقلة وموضوعية دون أي تدخل و/أو تأثير من أي أطراف داخلية أو خارجية. بيد أنه تجدر الإشارة إلى تقييدات عملية ناشئة عن معوقات تتعلق بالميزانية.

ثانياً- لمحة عامة عن أعمال المراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠١٨

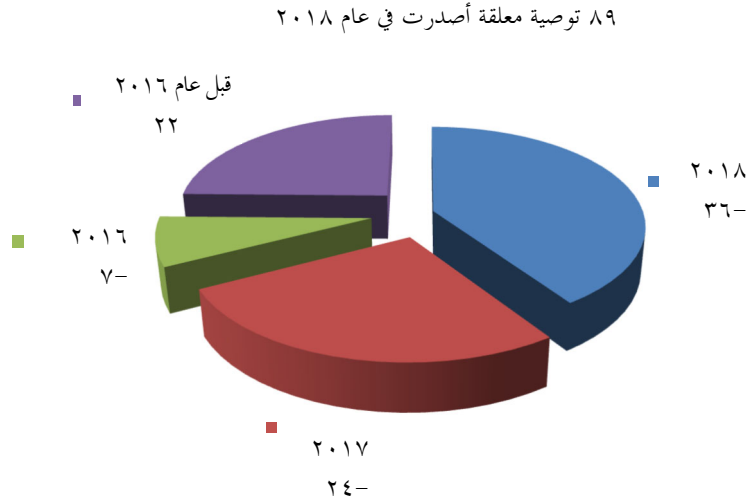
١٠- أُصدرت التقارير التالية: مراجعة حسابات المكتب الإقليمي في الصين؛ ومراجعة الإجراءات الخاصة بالمدفوعات؛ ومراجعة البيانات المالية لخدمات المطاعم لعام ٢٠١٧؛ ومراجعة حسابات الصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية. والتقارير المفصلة متاحة على الشبكة الخارجية للبعثات الدائمة.

١١- وأبلغ عن ٤١ مسألة، وأقرت خطط العمل الإدارية لمعالجتها.

ثالثاً- حالة تنفيذ التوصيات

١٢- أثناء عام ٢٠١٨، تمكنت شعبة الرقابة الداخلية من إغلاق ٧٦ توصية عن السنوات السابقة. وكان عدد التوصيات المعلقة ٨٩ توصية، صدر ٣٦ منها في عام ٢٠١٨، أما التوصيات الـ ٥٣ المتبقية فقد كانت معلقة لمدة تزيد على سنة واحدة.

الشكل ١ التوصيات



رابعاً- التعاون مع هيئات رقابية أخرى

١٣- أجريت مشاورات مع مراجعي الحسابات الخارجيين لتحديث مواعيد زيارتهم الميدانية المقررة أثناء عام ٢٠١٨ من أجل توسيع نطاق شمول أنشطة ضمان الجودة في المكاتب الميدانية، واستخدام الموارد المحدودة استخداماً فعالاً، وتجنب ازدواجية العمل.

خامساً- تدعيم عمليات الحوكمة التي تضطلع بها وظيفة الرقابة الداخلية

١٤- عقد الاجتماعان الأول والثاني للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في كانون الثاني/يناير وتشيرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

١٥- وأثناء اجتماعي اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، عقدت لقاءات مع الإدارة العليا، وكذلك مع رئيسة المجلس. ونظمت اللجنة الاستشارية جلستي إحاطة عبر وصلة فيديو، يومي ٧ آذار/مارس و١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وقد لقيت الإحاطتان ترحيباً من الدول الأعضاء، واتفق على مواصلة هذه الممارسة.

١٦- وعقد مكتب التقييم والرقابة الداخلية ثلاثة مؤتمرات بعدية مع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات. وفي ١٨ حزيران/يونيه، عممت على جميع البعثات الدائمة تعليقات اللجنة الاستشارية على تقرير مراجع الحسابات الخارجي، ثم أدرجت في التقرير الرسمي المقدم إلى المجلس (IDB.46/16). واتفق على أن توفر هذه التعليقات مستقبلاً في شكل ورقات اجتماع تقدم إلى لجنة البرنامج والميزانية.

١٧- وأثناء الاجتماع الثاني للجنة الاستشارية، الذي عقد في فيينا من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت اللجنة الاستشارية مرة أخرى لقاءات مع مختلف كبار المديرين وكذلك مع رئيسي الفريق العامل المعني بالمسائل المتعلقة بلجنة البرنامج والميزانية. كما ألفت رئيسة اللجنة

الاستشارية كلمة في دورة المجلس السادسة والأربعين. وفي كانون الأول/ديسمبر، حضرت رئيسة اللجنة الاستشارية اجتماع لجان الأمم المتحدة المعنية بالرقابة، الذي عقد في نيويورك.

١٨- واستناداً إلى مشورة اللجنة الاستشارية، أُصدر في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩ ميثاق منقح لمكتب التقييم والرقابة الداخلية في نشرة المدير العام DGB/2019/07، ويسترعى انتباه المجلس إلى ذلك الميثاق في الوثيقة IDB.47/CRP.5. وحسبما اقترحت اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٠ من تقريرها IDB.47/21، وعُبر عنه صراحةً في الفقرة ٦٨ من الميثاق، ينبغي المضي في تدعيم استقلالية المكتب بوسائل منها تقديم التنقيح المقبل للميثاق إلى المجلس للنظر فيه واعتماده.

١٩- والتقييم الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية، الذي هو إلزامي كل خمس سنوات وفقاً لمعايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين، أُجري آخر مرة في عام ٢٠١٤. ولذلك، استهدت شعبة الرقابة الداخلية الجولة المقبلة لعملية التحقق الخارجي من الجودة بالاستناد إلى تقييم ذاتي أُجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وأُنجزت عملية التحقق هذه في آذار/مارس ٢٠١٩، ونالت أعلى درجة ممكنة من درجات التقييم، وهي "تتوافق عموماً" مع المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات، حسبما ذكر في المذكرة الإعلامية رقم ٢٢، المؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٩.

سادساً - نظرة استشارية

٢٠- سوف يواصل مكتب التقييم والرقابة الداخلية جهوده من أجل الوفاء بولايته المتعلقة بوظيفة الرقابة الداخلية والتحسين المستمر لقدرته على تقديم خدمات تفضي إلى تعزيز الحوكمة والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية والمساءلة في اليونيدو. وتشتمل خطة عمل مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٩ على مشاركات بشأن تخطيط استمرارية الأعمال وأمن تكنولوجيا المعلومات والمساءلة تجاه توقعات الجهات المانحة وإدارة تلك التوقعات، وكذلك إجراء مراجعتين لحسابات مكثيين قطريين.

٢١- وحسبما ذكر مراجع الحسابات الخارجي واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة، لا تزال حالة الموارد تشكل تقييداً للنطاق. فبصرف النظر عن المنصب من الرتبة ف-٢ الذي شُغل مؤخراً، لا تُرتقب أي زيادة مهمة في الموارد. ومن ثم، فليس في وسع وظيفة الرقابة الداخلية أن تغطي من خلال خطة عملها جميع أنشطة الأعمال العالية المخاطر والعالية الأولوية تغطية شاملة وكلية.

٢٢- وكما هو الحال دائماً، فإن أثر الرقابة الداخلية، بصفتها وظيفة مستقلة وموضوعية فعالة تساعد المنظمة على تحقيق أهدافها، يتوقف في نهاية المطاف على الدعم المستمر الذي تتلقاه من الإدارة العليا لليونيدو ودولها الأعضاء.

سابعاً - الإجراءات المطلوب من المجلس اتخاذه

٢٣- لعل المجلس يود أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.